

## قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٩

### بشأن دعم تنافسية المنتجات الوطنية ومكافحة الممارسات

### الضارة بها في التجارة الدولية

أمير دولة قطر ،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢ ،

وعلى القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية

لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة

٢٠١٣ ،

وعلى اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية المتعددة

الأطراف الملحقه بها ، الصادر بالتصديق على انضمام دولة قطر إليها المرسوم

رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٥ ،

وعلى البروتوكول المعدل لاتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية وملحقه

(اتفاقية تيسير التجارة) ، الصادر بالتصديق عليه المرسوم رقم (٨١) لسنة

٢٠١٧ ،

وعلى اقتراح وزير التجارة والصناعة ،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ،

وبعد أخذ رأي مجلس الشورى ،

قررنا القانون الآتي :

#### مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون ، تكون للكلمات والعبارات التالية ، المعاني

الموضحة قرين كل منها ، ما لم يقتض السياق معنى آخر :

الوزارة	: وزارة التجارة والصناعة .
الوزير	: وزير التجارة والصناعة .
الإدارة المختصة	: الوحدة الإدارية المختصة بالوزارة .
اللجنة	: لجنة دعم تنافسية المنتجات الوطنية ومكافحة الممارسات الضارة بها في التجارة الدولية ، المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون .
المنظمة	: منظمة التجارة العالمية .
الإغراق	: تصدير منتج إلى الدولة بسعر تصدير أقل من القيمة العادية للمنتج المشابه في البلد المصدر في مجرى التجارة العادية .
الدعم المخصص	: مساهمة مالية ، أو أي شكل من أشكال الدعم ، مقدمة من حكومة دولة المنشأ أو من هيئة أو مؤسسة عامة أو جهاز حكومي بها ، على نحو مخصص ، من شأنه أن يدعم الدخل أو الأسعار وفقاً لأحكام اتفاقيات المنظمة ، ويترتب عليها تحقيق منفعة لمنلقي الدعم .
الزيادة في الواردات	: توريد منتج إلى الدولة بكميات متزايدة ، بصفة مطلقة أو نسبية بالعلاقة مع إنتاج المنتجات الوطنية ، وفي ظل ظروف من شأنها أن تتسبب في إحداث ضرر جسيم أو التهديد بحدوثه للمنتجات الوطنية .
الممارسات الضارة في التجارة الدولية	: ممارسات الإغراق والدعم المخصص والزيادة في الواردات .
التدابير	: تدابير مكافحة الإغراق ، والتدابير التعويضية ، والتدابير الوقائية ، سواء كانت مؤقتة أو نهائية .

تدابير مكافحة : الإجراءات التي يتم اتخاذها لمواجهة الإغراق .  
الإغراق

التدابير التعويضية : الإجراءات التي يتم اتخاذها لمواجهة الدعم المخصص .

التدابير الوقائية : الإجراءات التي يتم اتخاذها لمواجهة الزيادة في الواردات .

التدابير المؤقتة : الإجراءات التي يتم اتخاذها بصفة مؤقتة خلال فترة التحقيق  
وعند التوصل إلى نتائج إيجابية مؤقتة .

التدابير النهائية : الإجراءات التي يتم اتخاذها بعد الانتهاء من التحقيق وعند  
التوصل إلى نتائج إيجابية نهائية .

الشكوى : طلب مكتوب يقدم للإدارة المختصة .

المنتجات الوطنية : مجموع ما ينتج في الدولة للمنتجات المشابهة ، أو التي تشكل  
نسبة كبيرة من إجمالي الناتج الوطني من هذه المنتجات في  
تحقيقات مكافحة الإغراق والدعم المخصص .

ويقصد بالمنتجات الوطنية في تحقيقات الزيادة في الواردات ،  
مجموع ما ينتج في الدولة من المنتج المشابه أو المنافس بشكل  
مباشر ، أو التي تشكل من المنتجات المشابهة أو المنافسة مباشرة  
نسبة كبيرة من إجمالي الناتج الوطني من هذا المنتج .

المنتجات المشابهة : المنتجات التي تطابق أو تماثل المنتج محل التحقيق في جميع  
النواحي ، أو أية منتجات أخرى تكون مواصفاتها وثيقة الشبه  
بمواصفات أو خصائص المنتج محل التحقيق في حالة غياب هذا  
المنتج .

الضرر : يُقصد بالضرر في تحقيقات مكافحة الإغراق والدعم ، حدوث  
الضرر المادي أو التهديد بحدوثه أو الإعاقة المادية لإنشاء

المنتجات الوطنية ، ويقصد بالضرر في تحقيقات الزيادة في الواردات حدوث الضرر الجسيم أو التهديد بحدوثه للمنتجات الوطنية .

التهديد بالضرر : الضرر وشيك الوقوع ، الذي يترتب عليه إضعاف مؤثر للمنتجات الوطنية .

القيمة العادية : المبلغ المدفوع أو السعر الواجب دفعه للمنتج المشابه في مجرى التجارة العادية حين يوجه للاستهلاك في بلد التصدير .

سعر التصدير : المبلغ المدفوع ، أو السعر الواجب دفعه للمنتج محل التحقيق ، من قبل المستورد عند بيعه من الدولة المصدرة .

هامش الإغراق : ناتج الفرق بين القيمة العادية وسعر التصدير خلال الفترة التي يحقق عنها .

مقدار الدعم : المبلغ الذي يمثل الفائدة التي تعود على متلقي الدعم خلال الفترة التي يحقق عنها .

## مادة (٢)

تسري أحكام هذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام اتفاقيات المنظمة .

## مادة (٣)

تُنشأ بالوزارة لجنة تُسمى "لجنة دعم تنافسية المنتجات الوطنية ومكافحة الممارسات الضارة بها في التجارة الدولية" ، وتُشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير ، من عناصر من ذوي الخبرة في مجال اتفاقيات المنظمة ، وممثلين عن الوزارات والجهات المعنية .

ويتولى أمانة سر اللجنة موظف أو أكثر من موظفي الوزارة ، يصدر بندهم وتحديد اختصاصهم ومكافآتهم قرار من الوزير .

#### مادة (٤)

تختص اللجنة بما يلي :

- ١- فحص الشكاوى المتعلقة بمخالفة أحكام هذا القانون ، وإجراء التحقيق اللازم بشأنها .
- ٢- إعداد تقرير بنتائج التحقيق في الممارسات الضارة في التجارة الدولية ، واقتراح التدابير المؤقتة والنهائية والتعهدات السعرية اللازمة لدعم تنافسية المنتجات الوطنية .
- ٣- إعداد قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن عمل اللجنة ، وتحديثها وتطويرها ، وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لعمل اللجنة .
- ٤- إصدار نشرة دورية تتضمن التوصيات والإجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها بناءً على توصية اللجنة ، وغير ذلك مما يتصل بشؤونها .

#### مادة (٥)

- ١- لمُنتج أحد المنتجات الوطنية ، أو من يمثله ، أن يتقدم بشكاوى للإدارة المختصة ضد الممارسات الضارة في التجارة الدولية ، وتفيد الإدارة الشكاوى الواردة إليها في سجل يعد لهذا الغرض ، وتتولى الإدارة عرض الشكاوى بترتيب ورودها إليها ، على اللجنة .
- ٢- تُقدم الشكاوى على النموذج المعد لهذا الغرض بالإدارة المختصة ، مرفقاً به المستندات المؤيدة لها .

## مادة (٦)

للجنة ، بناءً على موافقة الوزير ، وبدون تلقي شكوى ، البدء في تحقيق ضد الممارسات الضارة في التجارة الدولية ، إذا توفرت لديها دلائل كافية على وجود ممارسات تتسبب في إحداث ضرر بالمنتجات الوطنية .

## مادة (٧)

تتولى اللجنة التحقيق في الشكوى وفق أحكام هذا القانون ، على ألا تزيد فترة التحقيق على اثني عشر شهراً من تاريخ بدء التحقيق ، وعلى الأطراف المعنية بالتحقيق أو المشاركة فيه تقديم الأدلة والمعلومات اللازمة بشأنها ، وللجنة سماع أقوال كافة الأطراف ومناقشتها بشأن الأدلة والمعلومات المقدمة ، ويجوز لها تمكين تلك الأطراف من الاطلاع على أي معلومات أو أدلة متعلقة بالتحقيق إذا كانت سرية .

وللجنة ، في حال تعذر الانتهاء من التحقيق خلال المدة المشار إليها في الفقرة السابقة ، تمديد مدة ستة أشهر بعد موافقة الوزير .  
وترفع اللجنة ما تنتهي إليه من توصيات إلى الوزير .

## مادة (٨)

يكون اتخاذ التدابير المنصوص عليها في هذا القانون في أي من الحالات الآتية :

١- ثبوت أن المنتجات محل التحقيق وردت بأسعار مُفرقة ، أو تم تقديم دعم خاص لها ، وألحقت ضرراً مادياً بمنتجات وطنية قائمة ، أو هددت

بوقوع مثل هذا الضرر ، أو كان من شأنها التسبب في أي إعاقة أو تأخير مادي لإنشاء منتجات وطنية ووجود علاقة سببية بينهما .

٢- ثبوت تقديم دعم مخصص محظور للمنتجات محل التحقيق ، مع مراعاة أحكام اتفاقيات المنظمة .

٣- ثبوت أن المنتجات محل التحقيق تورد إلى الدولة بكميات متزايدة ، سواء بشكل مطلق أو نسبي ، وفي ظل أوضاع من شأنها أن تلحق ضرراً جسيماً بالمنشآت الوطنية ، التي تنتج منتجات مشابهة أو منافسة بشكل مباشر أو تهدد بإلحاق مثل هذا الضرر ووجود علاقة سببية بينهما .

#### مادة (٩)

يجوز بقرار من الوزير ، بناء على توصية اللجنة ، وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الصادرة عن المنظمة ، اتخاذ أي من التدابير المنصوص عليها في اتفاقيات المنظمة ، ويشمل ذلك على وجه الخصوص التدابير الآتية :

١- تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية المؤقتة ، في شكل فرض رسوم ، أو تعهدات سعرية ، أو أخذ ضمانات مؤقتة لمكافحة الإغراق أو الدعم المخصص ، بما لا يجاوز هامش الإغراق أو مقدار الدعم المخصص مبدئياً .

٢- تدابير وقائية مؤقتة على شكل رسوم وقائية مؤقتة ضد الزيادة في الواردات .

٣- تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية النهائية ، في شكل فرض رسوم ، بما لا يتجاوز هامش الإغراق أو مقدار الدعم المحدد نهائياً .

٤- تدابير وقائية نهائية ضد الزيادة في الواردات في شكل قيود كمية أو رسوم أو غيرها .

٥- تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية النهائية ، في شكل تعهدات سعرية وفقاً لاتفاقيات المنظمة .

وتأخذ الرسوم المشار إليها في هذه المادة شكل الرسوم الجمركية ، وتُفرض بالإضافة إلى الرسوم الجمركية الاعتيادية .

#### مادة (١٠)

لمجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح الوزير وتوصية اللجنة ، اتخاذ أي إجراءات يراها ضرورية لدعم تنافسية المنتج الوطني في مواجهة المنتجات المستوردة من غير الدول الأعضاء في المنظمة ، بما في ذلك فرض رسوم بالقدر اللازم لتحقيق هذه الغاية .

#### مادة (١١)

لصاحب الشأن التظلم من قرارات الوزير الصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار أو إخطار صاحب الشأن به ، أو ثبوت علمه به علماً يقينياً .

ويبت الوزير في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، ويعتبر مضي هذه المدة دون البت في التظلم رفضاً ضمناً له .



## مادة (١٢)

تتولى الإدارة المختصة حال انتهاء التحقيقات وعدم اتخاذ تدابير نهائية ،  
رد ما تم تحصيله من رسوم أو إيداعات نقدية أو سندات وغيرها .

## مادة (١٣)

تُعِد اللجنة تقريراً سنوياً بنتائج أعمالها وأنشطتها ومقترحاتها ، وتعرضه  
على الوزير ، لرفعه مع ما يعن له من مقترحات إلى مجلس الوزراء .

## مادة (١٤)

تُحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحكام المتعلقة بما يلي :

- ١- الأحكام المنظمة لعمل اللجنة .
- ٢- إجراءات تقديم الشكوى والبت فيها .
- ٣- شروط وضوابط وإجراءات التحقيق في الممارسات الضارة في التجارة  
الدولية .
- ٤- شروط وضوابط اتخاذ التدابير المؤقتة والنهائية والتعهدات السعرية  
بشأن الممارسات الضارة في التجارة الدولية .

## مادة (١٥)

يُصدر الوزير اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا  
القانون .

## مادة (١٦)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني  
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١ / ٥ / ١٤٤٠ هـ

الموافق : ٧ / ١ / ٢٠١٩ م